

## فهرس موضوعات المقدمة

الصفحة	الموضوع
٧	الافتتاحية
٣٠ — ١٥	التعريف بالمؤلف
١٥	اسمه ونسبه
١٨	مولده
١٩	نشأته وطلبه العلم وأهم أعماله
٢٢	توليه التدريس
٢٣	توليه القضاء
٢٤	زهده وورعه وثناء الناس عليه
٢٧	وفاته ورثاء الناس له
٢٩	أولاده
٥٦ — ٣١	التعريف بالكتاب
٣١	اسم الكتاب
٣١	نسبة الكتاب إلى المؤلف
٣٢	وصف مخطوطة الكتاب
٣٤	منهج المؤلف في هذا الكتاب
٣٧	مصادر المؤلف في هذا الكتاب

الموضوع	الصفحة
مصادر في العقيدة . . . . .	٣٧
مصادر في التفسير وعلومه . . . . .	٣٨
مصادر في الحديث وعلومه . . . . .	٤٠
مصادر في الفقه وأصوله . . . . .	٤٢
مصادر لغوية ونحوية . . . . .	٤٤
مصادر متنوعة . . . . .	٤٥
تقويم الكتاب . . . . .	٤٨
محاسن الكتاب . . . . .	٤٨
المآخذ على الكتاب . . . . .	٥١
منهج التحقيق . . . . .	٥٧
صورة المخطوطة . . . . .	٦١

## فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
افتتاحية الكتاب	٦٧
تعريف الأصول في اللغة	٦٧
تعريف الفقه في اللغة	٦٨
تعريف الفقه في الاصطلاح	٦٩
تعريف أصول الفقه في الاصطلاح	٧٠
وجوب معرفة الفروع قبل الأصول	٧٠
أدلة الشرع ثلاثة أضرب	٧١
تقسيم الأصل إلى ثلاثة أضرب	٧٢
أقسام المفهوم	٧٢
أقسام الاستصحاب	٧٢
<b>باب ذكر الحدود</b>	<b>٧٤ — ١٩٣</b>
تعريف الحد	٧٤
الزيادة في الحد	٧٥
أقسام الزيادة في الحد عند الباقلاني	٧٥
تعريف العلم عند المؤلف	٧٦

الموضوع	الصفحة
ذكر التعريفات الأخرى ومناقشتها . . . . .	٧٧
تقسيم العلم إلى قديم ومحدث . . . . .	٨٠
يقسم العلم المحدث إلى ضروري ومكتسب . . . . .	٨٠
تعريف العلم الضروري وذكر قسميه . . . . .	٨٠
تعريف العلم المكتسب وذكر قسميه . . . . .	٨٢
تعريف الجهل . . . . .	٨٢
تعريف الشك . . . . .	٨٣
تعريف الظن . . . . .	٨٣
الظن طريق للحكم بخلاف الشك . . . . .	٨٣
٢. تعريف العقل . . . . .	٨٣
الخلاف في محل العقل . . . . .	٨٩
أدلة من قال : إنه في الرأس . . . . .	٩٠
أدلة من قال : إنه في القلب . . . . .	٩٠
رد أدلة من قال : إنه في الرأس . . . . .	٩٣
تفاوت العقول في بني البشر . . . . .	٩٤
ذهب بعض المعتزلة وبعض الأشعرية إلى تساوي العقول . . . . .	٩٤
أدلة من قال بالتفاوت . . . . .	٩٤
دليل من قال بعدم التفاوت والرد عليه . . . . .	١٠٠
تعريف البيان في الاصطلاح . . . . .	١٠٠
تعريف البيان في اللغة . . . . .	١٠١
- تعريف الإمام الشافعي للبيان . . . . .	١٠٢
اعتراض ابن داود على تعريف الشافعي . . . . .	١٠٣
تعريف الصيرفي للبيان والرد عليه . . . . .	١٠٥
الخطاب المبتدأ الظاهر المعنى يطلق عليه البيان . . . . .	١٠٥

١٠٦	تعريف البيان عند المتكلمين
١٠٧	وجوه البيان في الشرع
١٠٨	ما يحتاج إلى البيان
١١٠	ما يقع به البيان
١١٠	البيان من الله تعالى بالقول وبالكتاب
١١٢	البيان من الرسول ﷺ بالقول
١١٤	البيان من الرسول ﷺ بالكتابة
١١٨	البيان من الرسول ﷺ بالفعل
١٢٤	البيان من الرسول ﷺ بالإشارة
	البيان من الرسول ﷺ بالدلالة والتنبيه على الحكم من
١٢٥	غير نص
١٢٧	البيان من الرسول ﷺ بالإقرار
١٢٨	وقوع بيان المجهول بالإجماع
١٣٠	قسم أبو بكر غلام الخلال البيان إلى خمسة أقسام
١٣١	تعريف الدليل
١٣٢	معنى الاستدلال
١٣٢	معنى المستدل عليه
١٣٢	معنى المستدل له
١٣٢	معنى الدلالة لغة
١٣٣	معنى الدال
١٣٥	قول أحمد : قواعد الإسلام أربع
١٣٥	تعريف الأمانة
١٣٥	أقسام الأمانة
١٣٧	تعريف النص

الموضوع	الصفحة
تعريف العموم	١٤٠
تعريف الظاهر	١٤٠
الفرق بين العموم والظاهر	١٤٠
تعريف المجمل	١٤٢
آية ( وآتوا حقه يوم حصاده ) مجملة	١٤٣
آية ( أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) مجملة	١٤٣
آية ( والله على الناس حج البيت ) مجملة	١٤٤
آية ( حرمت عليكم الميتة ) مجملة	١٤٥
آية ( حرمت عليكم أمهاتكم ) مجملة	١٤٥
آية ( وأحل الله البيع ) مجملة	١٤٨
آية ( السارق والسارقة ) ليست بمجملة	١٤٩
تعريف المفسر	١٥١
تعريف المحكم	١٥١
تعريف التشابه	١٥٢
تعريف مفهوم الخطاب	١٥٢
تعريف دليل الخطاب	١٥٤
تعريف التخصيص	١٥٥
تعريف النسخ	١٥٥
تعريف الأمر	١٥٧
المندوب مأمور به حقيقة	١٥٨
تعريف النهي	١٥٩
- تعريف الواجب	١٥٩
العبارات التي يطلق عليها « الفرض »	١٦٠
الحتم مرادف للفرض	١٦٢

الموضوع	الصفحة
هل هناك فرق بين القرض والواجب . . . . .	١٦٢
تعريف الندب . . . . .	١٦٢
تعريف الطاعة والمعصية . . . . .	١٦٣
تعريف العبادة . . . . .	١٦٣
تعريف السنة . . . . .	١٦٥
معنى المكتوبة . . . . .	١٦٧
تعريف الإباحة . . . . .	١٦٧
تعريف الحَسَنَ والقبيح . . . . .	١٦٧
تعريف الجائر . . . . .	١٦٨
معنى الظلم والجور . . . . .	١٦٩
تعريف الخبر . . . . .	١٦٩
تعريف الإجماع . . . . .	١٧٠
تعريف الحقيقة . . . . .	١٧٢
تعريف المجاز . . . . .	١٧٢
للإطلاق المجازي أربعة وجوه . . . . .	١٧٢
تعريف القياس . . . . .	١٧٤
تعريف الأصل . . . . .	١٧٥
تعريف الفرع . . . . .	١٧٥
تعريف العلة . . . . .	١٧٥
تعريف الحكم . . . . .	١٧٦
تعريف العلة الواقعة . . . . .	١٧٦
تعريف العلة المتعدية . . . . .	١٧٦
ما هو المعلول ، الحكم أم الذات التي حلتها العلة ؟ . . .	١٧٦
تعريف « المعتل » و « المعلل » و « المعتل به » و « المعتل له » . . . . .	١٧٦

الموضوع	الصفحة
تعريف الطرد والعكس	١٧٧
تعريف النقص	١٧٧
انقسام العلة إلى منطوق به ومجتهد بها	١٧٨
تعريف السبب	١٨٢
أقسام النظر	١٨٣
تعريف الجدل	١٨٤
تعريف الرأي	١٨٤
تعريف الكلام	١٨٥
تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف	١٨٦
ذكر بعض الوجوه التي تأتي عليها الأسماء	١٨٧
الأسماء نوعان : عام وخاص	١٨٧
الأسماء المقيدة المشتقة على قسمين	١٨٨
لا يحمل الاسم على الحقيقة والمجاز معاً	١٨٨
الأسماء التي استعملها الشرع غير منقولة خلافاً للمعتزلة	١٨٩
ثبوت الأسماء هل كان عن توقيف أو عن مواضع ؟	١٩٠
الكلام في بعض حروف تتعلق بها الأحكام	١٩٤ - ٢١٢
حرف « الواو » وله ثلاث حالات :	١٩٤
الحالة الأولى : أن تكون عاطفة	١٩٤
الخلاف في كونها تقتضي الترتيب	١٩٤
الحالة الثانية : أن تكون للقسم	١٩٧
الحالة الثالثة : أن تكون بدل ( رب )	١٩٧
قد تأتي الواو بمعنى ( أو )	١٩٨
حرف « الفاء »	١٩٨
حرف « ثم »	١٩٩



١٩٩	حرف « أو » ولها ثلاث حالات :
١٩٩	الحالة الأولى : تكون للشك
٢٠٠	الحالة الثانية : تكون للتخيير
٢٠٠	الحالة الثالثة : تكون للجمع ، على رأي
٢٠٠	قد تكون للإباحة
٢٠٠	حرف ( الباء )
	وهي للإلصاق خلافاً لبعض الشافعية فيما لو تعدى الفعل
٢٠٠	بغيرها
٢٠٢	حرفا ( من ، إلى )
٢٠٣	حرف ( على )
٢٠٤	حرف ( في )
٢٠٤	حرف ( اللام )
٢٠٥	حرف ( إنما )
٢٠٨	قيام بعض الحروف عن بعض
٢٠٨	قيام « في » عن « على »
٢٠٩	قيام « الباء » مكان « عن »
٢٠٩	قيام « عن » مكان « الباء »
٢١٠	قيام « اللام » مكان « على »
٢١٠	قيام « إلى » مكان « مع »
٢١٠	قيام « اللام » مكان « إلى »
٢١٠	قيام « على » مكان « مِن »
٢١١	قيام « مِن » مكان « الباء »
٢١١	قيام « الباء » مكان « مِن »
٢١٢	قيام « مِن » مكان « في »

الموضوع	الصفحة
قيام « مِّن » مكان « على »	٢١٢
قيام « عن » مكان « مِّن »	٢١٢
قيام « مِّن » مكان « عن »	٢١٢
قيام « على » مكان « عند »	٢١٢
قيام « الباء » مكان « اللام »	٢١٢
بيان أبواب أصول الفقه	٢١٣
<b>باب الأوامر</b>	<b>٢١٤ - ٤٢٤</b>
الكلام في صيغة الأمر	٢١٤
الدليل على أن الأمر يكون كذلك لصيغته لا لإرادة الأمر	٢١٦
أدلة من قال : « لا بد من الإرادة في الأمر » ، ورد ذلك	٢١٩
الدليل على أن الأمر هو الأصوات المسموعة	٢٢٢
الفعل لا يسمى أمراً ودليل ذلك مع ذكر الخلاف	٢٢٣
الأمر المتعري عن القرائن للوجوب عند الجمهور	٢٢٤
إذا أريد بالأمر : الندب ، فهو حقيقة فيه	٢٤٨
الأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة	٢٥٦
الأمر المطلق يقتضي التكرار	٢٦٤
الأمر المعلق بالشرط يقتضي التكرار	٢٧٥
الأمر المتكرر هل يقتضي التكرار	٢٧٨
الأمر المطلق يقتضي الفور	٢٨١
الأمر المؤقت ، لا يسقط بفوات وقته	٢٩٣
الأمر يقتضي كون المأمور به مجزئاً	٣٠٠

الموضوع	الصفحة
الواجب المخير . . . . .	٣٠٢
الواجب الموسع . . . . .	٣١٠
مسألة : المريض والمسافر والحائض يلزمهم الصيام ...	
الخ . . . . .	٣١٥
الأمر المطلق للرسول ﷺ يعم أمته ، وكذلك الأمر لواحد	
من الأمة يدخل الرسول ﷺ في حكمه . . . . .	٣١٨
إذا أمر النبي أمته بأمر دخل هو في الأمر . . . . .	٣٣٩

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٤٨	العبيد يدخلون في الخطاب المطلق . . . . .
٣٥١	دخول النساء في جمع الذكور . . . . .
٣٥٨	الأمر المطلق يتناول الكافر . . . . .
٣٦٨	الأمر بالشيء نهى عن ضده من جهة المعنى . . . . .
	إذا صرف الأمر عن الوجوب جاز الاحتجاج به على النذب
٣٧٤	والجواز ويكون حقيقة في ذلك . . . . .
٣٧٦	الفرق بين الفرض والواجب . . . . .
٣٨٤	الأمر بفعل الشيء لا يتناول الفعل المكروه . . . . .
٣٨٦	الأمر يتعلق بالمعدوم . . . . .
	يجوز الأمر من الله تعالى للمكلف مع علمه أنه لا يتمكن من
٣٩٢	ذلك . . . . .
٣٩٥	يجوز الأمر من الله تعالى بما يعلم أن المأمور لا يفعله . . . . .
٣٩٦	يجوز أن يرد الأمر من الله تعالى متعلقاً باختيار المأمور . . . . .
٣٩٨	يجوز أن يرد الأمر والنهي دائماً إلى غير غاية . . . . .
٤٠٠	من شرط الأمر أن يكون المأمور به معدوماً في المستقبل . . . . .
٤٠١	يصح أن يتقدم الأمر على وقت الفعل . . . . .

٤٠٣	قبل مجيء وقتها . . . . .
٤٠٤	بعض الواجبات أوجب من بعض . . . . .
٤١٠	إذا فعل الواجب على المداومة ، وزاد على ما يتناوله الاسم كالركوع فهل يكون الجميع واجباً ؟ . . . . .
٤١٣	اللفظ المتضمن للتدب يدل على وجوب غيره . . . . .
٤١٨	المذكور متى جعل دلالة على نفس عبادة فإن ذلك دلالة على وجوبه فيها . . . . .
٤١٩	+ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . . . . .
٤٢١	الأمر لا يتوقف على المصلحة خلافاً للمعتزلة . . . . .

#### باب النهي ٤٢٥ - ٤٨٠

٤٢٦	الكلام في صيغة النهي . . . . .
٤٢٨	النهي يقتضي ترك النهي عنه على الفور ، ويقتضي التكرار . . . . .
٤٢٨	النهي عن أشياء بلفظ التخيير يقتضي المنع من أحدها . . . . .
٤٣٠	النهي عن فعل شيء له ضد واحد يكون أمراً بضده من جهة المعنى . . . . .
٤٣٢	إطلاق النهي يقتضي الفساد . . . . .
٤٤١	النهي لمعنى في غير النهي عنه يدل على الفساد . . . . .
٤٤٨	دليل الخطاب حجة . . . . .
٤٧٥	إذا تعلق الحكم باسم ، دل على أن ما عداه بخلافه . . . . .
٤٧٨	أفعال النبي ﷺ لها دليل . . . . .
٤٧٨	« إنما الولاء لمن أعتق » ، يدل بمنطوقه على ثبوت الولاء للمعتق كما يدل على نفيه عن غيره بمفهومه . . . . .
٤٨٠	مفهوم الخطاب والتنبيه واحد . . . . .

٤٨٤	العموم على أربعة أضرب . . . . .
٤٨٥	صيغة العموم والخلاف فيها . . . . .
٥٠٩	فساد قول من حمل العموم على أدنى الجمع . . . . .
٥١٢	فساد قول من فرق بين الأخبار والأوامر في صيغ العموم . . . . .
٥١٣	العموم يكون في المضمرات والمعاني . . . . .
	إذا أضيف التحريم إلى ما لا يصح تحريمه كان عاماً في أفعال
٥١٨	العين المحرمة . . . . .
٥١٩	الاسم المفرد إذا دخله الألف واللام كان للعموم . . . . .
٥٢٣	الجموع المنكرة تحمل على أقل الجمع . . . . .
٥٢٥	هل يجب العمل بالعام قبل البحث عن دليل يخصه ؟ . . . . .
٥٣٣	العموم إذا خص فهو حقيقة في الباقي . . . . .
٥٤٤	يجوز تخصيص العموم إلى أن يبقى واحد . . . . .
٥٤٧	يجوز تخصيص العموم بدلالة العقل . . . . .
٥٥٠	يجوز تخصيص عموم الكتاب بأخبار الآحاد مطلقاً . . . . .
٥٥٩	يجوز تخصيص العموم بالقياس . . . . .
٥٦٩	يجوز تخصيص عام السنة بخاص القرآن . . . . .
٥٧٣	يجوز تخصيص العام بأفعال النبي ﷺ . . . . .
٥٧٨	يجوز تخصيص العام بالإجماع . . . . .
٥٧٨	يجوز تخصيص العام بدليل الخطاب . . . . .
٥٧٩	يجوز تخصيص العام بقول الصحابي إذا لم يظهر خلافه . . . . .
	تفسير الراوي للفظ النبي ﷺ يجب العمل به إذا كان محتاجاً إلى
٥٨٣	التفسير . . . . .

الصفحة

الموضوع

٥٨٩	أحمد . . . . .	مخالفة الراوي للفظ النبي ﷺ لا تؤثر في إحدى الروايتين عن
٥٩٣	العادة لا تخصص العموم . . . . .	
٥٩٥	التخصيص يدخل الأخبار . . . . .	
٥٩٦	ورود الخطاب جواباً لسؤال ، هل يقتضي العموم ، وتفصيل القول . في ذلك . . . . .	
٦١٤	إذا كان أول الآية عاماً وآخرها خاصاً - حمل كل واحد منهما على ما ورد . . . . .	
٦١٥	إذا تعارض نصان وأحدهما عام والآخر خاص ، والخاص مناف للعام وجب تخصيص العموم مطلقاً . . . . .	
٦٢٧	إذا تعارض خبران ، كل واحد منهما عام من وجه خاص من وجه . . . . .	
٦٢٨	تفصيل القول فيما لو تعارض نصان أحدهما عام والآخر خاص ، والخاص موافق للعام ، أو كان أحدهما مقيداً أو الآخر مطلقاً . . . . .	
٦٤٩	أقل الجمع ثلاثة . . . . .	
٦٥٩ - ٦٧٨	مسائل الاستثناء . . . . .	
٦٥٩	١ - تعريف الاستثناء . . . . .	
٦٦٠	٢ - من شرط الاستثناء اتصال الكلام . . . . .	
٦٦٤	يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه . . . . .	
٦٦٦	يجوز الاستثناء من الاستثناء . . . . .	
٦٦٦	لا يصح استثناء الأكثر . . . . .	
٦٧٣	لا يصح الاستثناء من غير الجنس . . . . .	
٦٧٨	الاستثناء المتعقب بحمل عطيف بعضها على بعض . . . . .	





## فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
ليس في القرآن شيء بغير العربية . . . . .	٧٠٧
لا يجوز تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد . . . . .	٧١٠
تعليم التفسير ونقله عن قوله حجة ، فيه ثواب . . . . .	٧١٤
هل يجوز تفسير القرآن على مقتضى اللغة ؟ . . . . .	٧١٩
يجب الرجوع إلى تفسير الصحابة . . . . .	٧٢١
لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . . . . .	٧٢٤
الرد على الحنفية في تفريقهم بين بيان العموم وبين المجمال . . . . .	٧٣٣
تفصيل القول في أفعال النبي ﷺ ، ما كان قرينة ، وما لم يكن . . . . .	٧٣٤
أفعال النبي ﷺ واجبة بالسمع لا بالعقل . . . . .	٧٤٩
جواز كون النبي الثاني متعبداً بما تعبد به الأول . . . . .	٧٥١
شريعة من قبلنا هل هي شريعة لنا . . . . .	٧٥٣
نبينا ﷺ قبل البعثة ، هل كان متعبداً بشرع من قبله . . . . .	٧٦٥
باب النسخ . . . . . ٧٦٨ - ٨٣٨	
تعريفه في اللغة . . . . .	٧٦٨

الموضوع	الصفحة
شروطه	٧٦٨
نسخ الشرائع جائز عقلاً وشرعاً	٧٦٩
تعريفه لغةً وشرعاً	٧٧٨
الفرق بين النسخ والتخصيص	٧٧٩
أقسام النسخ	٧٨٠
تقسيم النسخ إلى بدل وغير بدل	٧٨٣
نسخ الشيء بمثله وأخف منه وأثقل	٧٨٥
عدم جواز نسخ القرآن بالسنة شرعاً	٧٨٨
جواز نسخ القرآن بالسنة عقلاً	٨٠١
جواز نسخ السنة بالقرآن	٨٠٢
هل يجوز نسخ الحكم قبل وقت فعله	٨٠٧
الزيادة على النص ليست بنسخ	٨١٤
إذا نسخ حكم المقيس عليه نسخ حكم المقيس	٨٢٠
إذا كان الناسخ مع جبريل ولم يصل إلى النبي ﷺ فليس بنسخ	٨٢٣
هل يصح نسخ الخبر ؟	٨٢٥
لا يصح نسخ الإجماع	٨٢٦
القياس لا ينسخ مع بقاء أصله ، ولا ينسخ به	٨٢٧
دليل الخطاب ينسخ وينسخ به	٨٢٧
ما يعلم به النسخ	٨٢٩
لا ينسخ إلا مع التعارض	٨٣٥
لا يقبل قول الصحابي في أن الآية منسوخة حتى يبين الناسخ	٨٣٥
نسخ العبادة لا يوجب نسخ الباقي	٨٣٧
يجوز النسخ بأفعال النبي ﷺ	٨٣٨

باب الأخبار . . . . . ٨٣٩ - ١٠١٥

٨٣٩	تعريف الخبر
٨٤٠	صيغة الخبر
٨٤١	وقوع العلم بالخبر المتواتر
٨٤٥	وقوع العلم بالخبر المتواتر ، ليس من شرطه إجماع الناس على التصديق به
٨٤٧	وقوع العلم بالخبر المتواتر معلوم من جهة الضرورة
٨٥٠	العلم لا يولده خبر التواتر وإنما يولده الله عند الإخبار به على العادة التي أجراها بذلك
٨٥٢	لا يجوز على الجماعة العظيمة كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته
٨٥٥	لا يعتبر في التواتر عدد محصور
٨٥٧	يجوز التعبد بالآحاد عقلاً
٨٥٩	يجب العمل بخبر الواحد إذا كان على الصفة التي يقبل معها خبره
٨٧٨	ما يعم فرضه يقبل فيه خبر الواحد
٨٨٥	ما تعم به البلوى يقبل فيه خبر الواحد
٨٨٦	يقبل خبر الواحد في إثبات الحدود
٨٨٨	خبر الواحد مقدم على القياس
٨٩٤	الحنفية يردون خبر الواحد إذا خالف الأصول
٨٩٨	خبر الواحد لا يوجب العلم الضروري
٩٠٦	خبر المرسل حجة ويجب العمل به
٩١٧	لا يختص المرسل بعصر معين
٩٢٠	كلام الإمام أحمد في ترجيح بعض المرسلات على بعض

٩٢٤	شروط الراوي
٩٣١	لا يقبل الجرح إلا مفسراً
٩٣٦	لا يقبل خبر من لم تعرف عدالته وإن عرف إسلامه
٩٣٨	أطلق الإمام أحمد القول في الأخذ بالحديث الضعيف
٩٤٤	بيان الكبائر من المعاصي
٩٤٨	بقية شروط الراوي
٩٥٢	لا يروى الحديث عن أصحاب الرأي
٩٥٢	لا يؤخذ الحديث عن الجُنْدِي
٩٥٣	لا يأخذ الحديث عن أجاب في المحنة
٩٥٣	لا يكتب الحديث عن يتعامل بالعيننة
٩٥٤	التدليس مكروه ، ولكنه غير مانع من قبول الخبر
٩٥٧	حكم الحديث المدلس
	إذا روى العدل عن العدل خبراً ثم نسي المروى عنه ، وجب
٩٥٩	العمل به في رواية
٩٦٤	الأسباب التي يُرد من أجلها الخبر
٩٦٥	الأسباب الموهمة التي لا يُرد لأجلها الخبر
٩٦٨	رواية الحديث بالمعنى
	لا فرق بين القول : قال رسول الله ﷺ ، وقال النبي
٩٧٢	ﷺ
	إذا وجد الرجل سماعه في كتاب ولم يذكر ذلك ، جاز
٩٧٤	روايته
٩٧٧	كيفية رواية الحديث بعد سماعه ، وتفصيل القول فيها
	إذا روى صحابي لصحابي خبراً ، لا يلزم المروي له سؤال
٩٨٦	النبي ﷺ عند لقياه

- ٩٨٧ . . . . . من هو الصحابي ؟  
 قول الصحابي من السنة كذا ، وأمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا ،  
 ورخص لنا في كذا ، له حكم المرفوع ، وقول التابعي .  
 ٩٩١ . . . . . من السنة كذا ، له حكم المرسل  
 قول الصحابي أو التابعي : كانوا يفعلون كذا ، يحمل على  
 الجماعة  
 ٩٩٨ . . . . . لا فرق بين قول الصحابي : قال رسول الله ﷺ أو سمعت  
 حدثني رسول الله ﷺ  
 ٩٩٩ . . . . . قول الصحابي أمر رسول الله ﷺ بكذا ونهى عن كذا ، أو  
 فرض أو أباح أو حرم كذا ، ثبت الحكم بذلك أمراً  
 ونهياً  
 ١٠٠٠ . . . . . زيادة الثقة مقبولة إذا لم تخالف المزيّد عليه .  
 ١٠٠٤ . . . . . يجوز نقل بعض الخبر وترك بعضه ، إذا لم يكن أحدهما  
 متعلقاً بالآخر  
 ١٠١٥ . . . . .

#### ١٠١٩ - ترجيحات الألفاظ . . . . .

- إذا تعارض لفظان من الكتاب والسنة ، ولم يمكن الجمع بينهما ،  
 وجب تقديم أحدهما بوجه من وجوه الترجيح . . . . . ١٠١٩  
 وجوه الترجيح التي ترجع إلى الإسناد . . . . . ١٠١٩  
 وجوه الترجيح التي ترجع إلى المتن . . . . . ١٠٣٤  
 مرجحات أخرى ، لا ترجع إلى السند ، ولا إلى المتن . . . . . ١٠٤٦

## فهرس الموضوعات

### الصفحة

باب الإجماع :	١٢١٥-١٠٥٧
تعريف الإجماع لغة	١٠٥٧
تعريف الإجماع اصطلاحاً	١٠٥٧
حجية الإجماع	١٠٥٨
نص الإمام على حجية الإجماع	١٠٥٩
الروايات عن الإمام أحمد بعدم حجية الإجماع	١٠٥٩
توجيه المؤلف لتلك الروايات	١٠٦٠
الجماعة على أن الإجماع حجة خلافاً للنظام والرافضة	١٠٦٣
الأدلة على حجية الإجماع من القرآن	١٠٦٤
الأدلة على حجية الإجماع من السنة	١٠٧٣
الأدلة على حجية الإجماع من العقل	١٠٨٥
أدلة القائلين بعدم الحجية، والرد عليها	١٠٨٥
إجماع كل عصر حجة خلافاً للظاهرية	١٠٩٠
أدلة الجمهور على ذلك	١٠٩١
أدلة الظاهرية على أن الإجماع قاصر على الصحابة والرد عليها ..	١٠٩١
هل انقراض العصر شرط في صحة الإجماع ؟	١٠٩٥
فائدة الخلاف في ذلك	١٠٩٨
أدلة من قال باشتراطه	١٠٩٨
أدلة من قال بعدم اشتراطه والرد عليها	١١٠٢

## الصفحة

- إذا أجمع التابعون على أحد قولي الصحابة فهل يعتبر إجماعاً ؟ .. ١١٠٥
- أدلة من قال بعدم اعتباره ..... ١١٠٦
- أدلة من قال باعتباره والرد عليها ..... ١١١١
- إذا اختلف الصحابة على قولين، فهل يجوز إحداث قول ثالث .. ١١١٣
- دليل من قال بعدم الجواز ..... ١١١٣
- دليل من قال بالجواز والرد عليه ..... ١١١٣
- إذا قالت طائفة في مسألتين قولين متفقين مخالفين لقول الطائفة الأخرى، فهل يجوز لأحد أن يقول في إحدى المسألتين بقول طائفة، وفي الأخرى بقول الطائفة الأخرى؟ ..... ١١١٦
- إذا خالف الواحد أو الاثنان الجماعة، فهل ينعقد الإجماع ؟ ... ١١١٧
- أدلة القائلين بعدم انعقاد الإجماع ..... ١١٢٢
- أدلة القائلين بانعقاد الإجماع ..... ١١٢٣
- هل يجوز انعقاد الإجماع من طريق الاجتهاد ..... ١١٢٥
- أدلة القائلين بالجواز ..... ١١٢٥
- أدلة القائلين بالمنع والرد عليها ..... ١١٢٨
- هل يؤثر خلاف العامة في انعقاد الإجماع؟ ..... ١١٣٣
- أدلة القائلين بعدم التأثير ..... ١١٣٣
- أدلة القائلين بالتأثير ..... ١١٣٤
- المحدثون والأصوليون، هل يؤثر خلافهم في انعقاد الإجماع ؟ ... ١١٣٦
- دليل من قال بعدم التأثير ..... ١١٣٧

## الصفحة

- دليل من قال بالتأثير ..... ١١٣٨
- هل يعتبر في انعقاد الإجماع خلاف أهل الضلال والفسق ..... ١١٣٩
- دليل القائلين بعدم الاعتبار ..... ١١٤٠
- دليل القائلين بالاعتبار والرد عليها ..... ١١٤١
- اتفاق أهل المدينة هل يعتبر إجماعاً؟ ..... ١١٤٢
- دليل من قال بعدم الحجية ..... ١١٤٣
- دليل من قال بأنه إجماع والرد عليه ..... ١١٤٥
- تحرير محل النزاع في هذه المسألة (بالهامش) ..... ١١٥١
- إذا أدرك التابعي المجتهد عصر الصحابة فهل يعتد بخلافه؟ ..... ١١٥٢
- أدلة من قال بعدم الاعتداد ..... ١١٦٠
- أدلة من قال بالاعتداد والرد عليها ..... ١١٦١
- الإجماع السكوتي ..... ١١٧٠
- ذكر الخلاف في حجته ..... ١١٧٠
- دليل القائلين بحجته ..... ١١٧٠
- دليل القائلين بعدم الحجية والرد عليها ..... ١١٧٥
- لا فرق في الإجماع السكوتي بين الفتوى والحكم ..... ١١٧٦
- إذا قال بعض الصحابة قولاً، ولم يظهر في الباقي، ولا يعرف له مخالف
- فأما أن يدل القياس عليه أو لا ؟ ..... ١١٧٨
- ذكر الخلاف فيما إذا خالفه القياس ..... ١١٧٨
- أدلة من قال بتقديم قول الصحابي ..... ١١٨٥



## الصفحة

أدلة من قال بتقديم القياس والرد عليها .....	١١٨٨
إذا قال الصحابي قولاً مخالفاً للقياس، فأيهما يقدم؟ .....	١١٩٣
دليل من قال بتقديم قول الصحابي مع ذكر الاعتراضات، والرد عليها .....	١١٩٦
إجماع الأئمة الأربعة .....	١١٩٨
قول أحد الأئمة إذا خالفه غيره .....	١٢٠٢
إذا عقد أحد الأئمة الأربعة عقداً فهل يجوز فسخه؟ .....	١٢٠٦
إذا اختلف الصحابة على قولين فلا يؤخذ أحدهما بدون دليل ..	١٢٠٨
المجمع عليه إذا تغيرت حاله جاز تركه بدلالة غير الإجماع .....	١٢١١
يجوز إثبات الإجماع بخبر الواحد .....	١٢١٣
إذا حدثت الحادثة بحضرة النبي — صلى الله عليه وسلم — ولم يحكم فيها جاز لنا الحكم في نظيرها .....	١٢١٤
<b>باب التقليد :</b> .....	١٢٣٨-١٢١٦
معنى التقليد لغةً واصطلاحاً .....	١٢١٦
ما يسوغ فيه التقليد وما لا يسوغ .....	١٢١٧
معرفة الله لا تحب قبل السمع .....	١٢١٨
بم تحصل المعرفة؟ .....	٢١٢١
معرفة النبوة .....	١٢٢٤
الفرق بين المعجزة والكرامة .....	١٢٢٥
ما يسوغ فيه التقليد .....	١٢٢٥
للعامي أن يقلد من شاء من المجتهدين .....	١٢٢٦
إذا استفتى المقلد عالمين .....	١٢٢٧

## الصفحة

١٢٢٨	يكفي في الفتوى مترجم واحد
١٢٢٨	على العامي أن يستفتي في كل حادثة تقع
١٢٢٩	تقليد العالم لعالم مثله
١٢٣٧	لا يجوز التقليد للعالم وإن ضاق الوقت
١٢٣٨	حكم الأعيان المنتفع بها قبل ورود الشرع
١٢٥٧	انقسام الأفعال إلى حسن وقبيح
١٢٥٨	لا يحضر السمع ما أوجبه العقل ولا يبيح ما حضره
١٢٦٠	الحظر للأفعال دون الأعيان
١٢٦٢	استصحاب الحال
١٢٦٨	القول بأقل ما قيل
١٢٧٠	النافي للحكم هل عليه دليل؟

١٢٧٣-١٤٦٥	باب الكلام في القياس:
١٢٧٣	حجية القياس العقلي
١٢٨٠	يجوز التعبد بالقياس عقلاً وشرعاً
١٢٨٤	الدلالة على جواز القياس عقلاً
١٢٨٧	أدلة المخالفين والجواب عنها
١٢٩١	الدلالة على جواز القياس شرعاً
١٣١٣	أدلة المخالفين والجواب عنها
١٣٢٥	أقسام القياس
١٣٢٩	قياس الأصول
١٣٣٠	قياس الجنس

## الصفحة

١٣٣١	تقديم العلة لقلة أوصافها
١٣٣٣	دلالة مفهوم الموافقة
١٣٤٠	التعليل بالاسم
١٣٥٤	إثبات الأسماء بالقياس
١٣٦١	عدم اشتراط الاتفاق على تعليل الأصل
١٣٦٧	القياس فيما لم ينص على حكمه
١٣٦٩	كل مقيس على الأصل المنصوص على علته مراد بالنص
١٣٧٢	طريق الإلحاق بالعلة المنصوص عليها
١٣٧٩	العلة القاصرة
١٣٨٦	تخصيص العلة الشرعية
١٣٩٥	الطرد شرط في صحة العلة
١٣٩٧	القياس على المخصوص من جملة القياس
١٤٠٩	يجوز إثبات الحدود والكفارات والمقدرات والأبدال بالقياس
١٤١٤	قياس العكس
١٤١٥	الاستدلال بالتقسيم
١٤١٧	الاستدلال بالأولى
١٤٢٠	الاستدلال بالقرآن

تمت

والحمد لله رب العالمين